نشرت وكالة بلومبرغ مقالاً تناول الخطورة التي تشكلها قطر على خطة ترامب لمكافحة الإرهاب. و كتب إيلي ليك المقال الذي نشرته الوكالة تحت عنوان «ازدواجية قطر ستضع خطة ترامب لمكافحة الإرهاب قيد الاختبار»، استهله قائلاً إنه بدا لفترة وجيزة وكأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب فعل المستحيل عندما أقنع قادة ستة بلدان خليجية بالتوقيع على بيان لتجفيف مصادر التمويل عن الإرهابيين. وتزامن هذا الإنجاز المذهل مع استكمال بناء مركز جديد لمكافحة التطرف في المملكة العربية السعودية، ما جعله إشارة قوية على اتحاد الحلفاء الأميركيين التقليديين في وجه إيران والمتطرفين.

ولكن ذلك الإنجاز لم يدم سوى بضعة أيام. ويوضح الكاتب أن الأزمة بدأت بتصريح لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، نقلته وكالة الأنباء القطرية الرسمية ويقول فيه إنه من المهم تهدئة التوترات مع إيران وإن حماس وحزب الله حركات مقاومة مشروعة، وإن بلاده لديها كل حق في استضافة قادة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في معظم دول الخليج وكذلك مصر.

وأثارت هذه التصريحات استياء الدول العربية المجاورة لقطر.

ويلفت الكاتب إلى أن قطر اشتهرت طويلاً بالازدواجية. إذ إنها تستضيف واحدة من أهم المنشآت العسكرية الأميركية في المنطقة، وهي قاعدة العديد الجوية، في حين يتهمها جيرانها بإدارة حملة نفوذ مناهضة للولايات المتحدة وحلفائها.

ويشير الكاتب إلى المواطن القطري عبدالرحمن بن عمير النعيمي الذي كان أستاذاً لمادة التاريخ وهو مؤسس مركز الكرامة، وهي منظمة حقوقية معنية بالأسرى السياسيين في العالم الإسلامي، إلى أن صنفته وزارة الخزانة الأميركية في نهاية عام 2013 كممول لتنظيم القاعدة. ومع ذلك، بعد مرور عام تقريباً، ذكرت صحيفة «ديلي ميل» أنه ما زال يعيش حراً في العاصمة القطرية الدوحة. ويضيف الكاتب أنه خلال مؤتمر الأسبوع الماضي في واشنطن، تحدث وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس عن سفره إلى قطر نيابة عن إدارة جورج دبليو بوش لإقناع القطريين بالتوقف عن التساهل مع الجماعات الإرهابية داخل بلادهم. وقال غيتس: «كان هناك قدر كبير من الإيماء والتبرير، ولكننا لم نر الكثير من التغيير»، مضيفاً أن «العلاقة باتت غريبة، وظلت هناك مشكلات سياسية مع قطر حتى عندما كنا حلفاء عسكريين استراتيجيين». ويرى الكاتب أن هذه العلاقة الغريبة ستخضع الآن إلى الاختبار، حيث وضع ترامب العبء على عاتق البلدان المسلمة لطرد المتطرفين الذين يتمتعون في كثير من الأحيان بملاذ آمن داخل الدول ويتلقون التمويل. وسيكون أحد أول الاختبارات التي ستشهدها هذه السياسة الجديدة هو ما إذا كانت قطر ستتولى زمام المبادرة في استئصال مؤيدي الإرهاب من أراضيها.

نيويورك - وكالات

التغريدة الفاضحة

تنكشف النوايا المبطنة بالنسبة إلى قطر ومن تدعمهم، وهو ما تبدى في تغريدة صدح بها على الملأ، وائل عصام، مراسل صحيفة القدس العربي الممولة من قطر، معزّياً في مقتل ريان مشعل، أحد مؤسسي وكالة «أعماق» الإخبارية التابعة لتنظيم داعش، حيث لقي مصرعه بقصف جوي لطيران التحالف بمحافظة دير الزور شرق سوريا.

وائل عصام مراسل حربي ارتمى بين أحضان «داعش»، بعد أن رثى الناطق الرسمي لتنظيم داعش، الإرهابي أبومحمد العدناني، معلناً بذلك انتماءه للتنظيم. وهو من أشهر المراسلين الحربيين في حرب لبنان في عام 2006، عرفه البعض بأنه «صحافي تحت الأنقاض»، لكن عصام، فلسطيني الأصل، تبدلت توجهاته ومواقفه بعد انضمامه للتنظيم الإرهابي.

تهديد قطري

«انتبهوا يا مصريين، إذا كشر تميم عن أنيابه سنحتل بلدكم في نصف ساعة»، تغريدة جاءت على حساب على موقع التدوين المصغر «تويتر»، «حمد الكواري» وزير الثقافة والإعلام القطري السابق. وسخر رجل الأعمال نجيب ساويرس من تدوينة «الكواري»، قائلاً «صعيدي واحد قادر على صد عدوان تميم». وآثارت تغريدة «الكواري» غضب وسخرية الإعلاميين المصريين. وقال الإعلامي عمرو أديب، في برنامجه «كل يوم»، معلقاً على تغريدة «الكواري» إن قطر ستدفع ثمن هذه التصريحات. وعلق الإعلامي محمد الغيطي أن هذه التعليقات بمثابة إشارة واضحة أن نظام الدوحة في حالة اضطراب تام.

فتن وفبركة

حولت حكومة قطر مؤسسات إعلام عربية ودولية إلى أفاعٍ تبث سمومها، ثم انتقلت لبث سمومها في مواقع التواصل الاجتماعي عبر عشرات الحسابات التي تُعرِّف نفسها بأنها «سعودية»، حيث تدافع عن قطر وتهاجم الوسائل الإعلامية التي انتقدت التصريحات القطرية المسيئة للمملكة العربية السعودية.

في رصد للتغريدات على مدى الأيام الماضية، ثمة تشابه كبير بين المعرفات التي تهاجم السعودية منذ أعوام وتحاول نشر الإحباط في الشارع، وهو أنها انبرت للدفاع عن قطر منذ الليلة التي أطلق فيها أمير قطر تميم بن حمد تصريحاته ضد أشقائه في دول الخليج وامتدح إيران.

وثيقة جدّة

وقّعت قطر مع دول المنطقة، برعاية أميركية، على «وثيقة جدة» في منتصف سبتمبر 2014، تعهد فيها الجميع بمضاعفة الجهد لوقف تمويل الإرهاب، وعدم التساهل مع عمليات جمع الأموال للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة، وتقديم المسؤولين عن ذلك للعدالة. ويشكو المسؤولون الأميركيون، منذ أيام الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، من عدم تعاون قطر في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، كما قالت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في مذكرة لها عام 2009، حين وصفت تعاون قطر في مجال مكافحة الإرهاب بـ«الأسوأ في المنطقة».

ساحة تمويل

تخلص تقارير كثيرة لوزارة الخارجية الأميركية، ووزارة الخزانة، ومراكز ومعاهد مثل مركز العقوبات والتمويل السري، ومؤسسة دعم الديمقراطية، إلى أن قطر تعد أكبر دولة في المنطقة تغض الطرف عن التمويل للجماعات المتطرفة والإرهابية. ورغم وجود قوانين قطرية تجرم تلك الممارسات، إلا أنها نادراً ما تفعّل، وفقط عندما يطلب الأميركيون ذلك. وتقوم تلك الجماعات بنشاط جمع الأموال بحرية، كما تظهر إعلانات التبرع بأرقام مؤسسات قطرية وأرقام حسابات في بنوك قطرية.

«بلومبرغ»: ازدواجية الدوحة ستضع خطة ترامب لمكافحة الإرهاب قيد الاختبار

إغلاق «دار الإفتاء» التابعة لمفتي التحريض الموالي للدوحة

تحرّك لمحاكمة قطر على 6 سـ

■ تونس ـ الحبيب الأسود

انطلق ناشطون ليبيون في إعداد ملف لملاحقة دولة قطر أمام محاكم دولية في مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية، في وقت أغلقت حكومة الوفاق «دار الإفتاء» التابعة لمفتي معزول موال لقطر.

وعلمت «البيان» أن ناشطين وحقوقيين وجمعيات مدنية أطلقوا حملة لجمع المستندات والوثائق لرفع دعوى قضائية ضد دولة قطر بعد ثبوت تورطها لأكثر من ست سنوات في سفك الدم الليبي عبر تسليح وتمويل الميليشيات الإرهابية المرتبطة بقوى الإسلام السياسي المدعومة مباشرة من الدوحة.

وكشفت اعترافات مثيرة بثتها وكالة الأنباء الليبية لأفراد من تنظيم «داعش» عن دور أحد المقربين من قطر في دعم الإرهابيين بالسلاح. واعترف أحد العناصر بأنهم كانوا يحصلون على السلاح عن طريق رئيس أركان القوات المسلحة الذي عينه المجلس الوطني الانتقالي حينها يوسف المنقوش وهو أحد حلفاء الإخوان، وكانت تربطه علاقة وثيقة بقطر. وانتقل المنقوش للعيش في تركيا، بعد عزله من منصبه وبثت قناة الجزيرة القطرية العديد من التقارير لتلميعه بينها مقابلة خاصة.

مقاضاة قطر

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا طالبت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية والمفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بفتح تحقيق دولي حيال التدخل والدعم المالي والعسكري القطري للجماعات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة في ليبيا. وقالت اللجنة في بيان إن الدعم قدم لميليشيا ما يسمى «مجلس شورى مجاهدي درنة» التابع لتنظيم القاعدة الإرهابي، و«مجلس شورى ثوار بنغازي» المتحالف مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي و«سرايا الدفاع عن بنغازي» التابعة لتنظيم القاعدة والمرتبط بتنظيم أنصار الشريعة الإرهابي، مشيرة إلى أن هذه الجماعات والمجالس، التي تتبنى الفكر المتطرف عملت بالقتال جنباً إلى جنب مع «أنصار الشريعة» في بنغازي، وشاركته في عمليات الاغتيال التي طالت شخصيات وضباطاً وجنوداً، ومن هؤلاء النائب العام السابق عبد العزيز الحصادي، واللواء عبدالفتاح يونس والناشطة الحقوقية سلوى بوقعيقيص، والناشط الحقوقي محمد المسماري. ولفتت اللجنة إلى أن قطر تعد في مقدمة الدول التي تتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وتذكي الصراع والنزاع المسلح من خلال العمل على دعم فصائل متشددة مسلّحة وأطراف تنتهج العنف السياسي.

وذكرت اللجنة أن تدخلات قطر كانت سلبية للغاية وعملت على إعاقة التحوّل الديمقراطي والسياسي في المرحلة الانتقالية في ليبيا، كما شددت على أن التدخل القطري في ليبيا أدى إلى إعاقة المصالحة، وجر ليبيا إلى حرب أهلية جديدة نتيجة أعمال العنف التي اندلعت أواخر سنة

■ محاولات مستمرة من أفراد الشرطة لضبط الحالة الأمنية في المدن الليبية | أرشيفية

قدّموا اعتذارهم للقيادة والشعب السعودي

أفراد من أسرة آل ثاني يتبرأون من سياسات تميم

■ الرياض ـ البيان، وكالات

تبرأ فرع أحمد بن علي من أسرة آل ثاني من توجهات الأمير تميم بن حمد، على خلفية الرسوم المسيئة للمملكة التي نشرتها قناة الجزيرة، ووجهت العائلة اعتذارها وذلك من خلال بيان بعثوا به لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولشعب المملكة.

وقالت عائلة آل ثاني في بيان إن رفض العائلة لسياسات تميم حاكم قطر لم يعد قابلاً للكتمان أو التخطي، وأنهم يعلنون التبرؤ من تلك السياسات قبل أن تغرق المركب بالعائلة بسبب أفعال تميم بن حمد، مبدين غضبهم من سياسات تميم تجاه دول الخليج.

وصدر بيان الاعتذار معنونا بـ«بيان فرع أحمد بن علي من أسرة آل ثاني»، هو أول حاكم لدولة قطر بعد الاستقلال، ويكشف صدور البيان أن الكيل قد فاض بالعائلة من سياسات تميم، وأن قطر قد تكون مقبلة على تحولات جديدة.

حالة توتّر

ويظهر البيان قلقاً من حالة التوتر التي تسود أفراد عائلة آل ثاني من نتائج سياسات تميم على مستويات مختلفة، وخوفهم من فقدان علاقتهم مع دول عربية كبيرة وشقيقة كدول الخليج العربي.

تعود قصة الانقلاب على عائلة أحمد بن علي منذ إعلان استقلال قطر في السبعينات من القرن الماضي، إلى خليفة بن حمد جد تميم، الذي انقلب على الحاكم الفعلي لقطر في 22 نوفمبر 1972، رغم استقرار الحكم في البلاد وقتها، ومن يومها لم يعد الحكم إلى عائلة أحمد بن علي التي أصدرت بيان الاعتذار.

■ بيان أسرة آل ثاني أصدره ممثل فرع أحمد بن علي | وكالات

الانقلاب الأول

وشهدت دولة قطر منذ استقلالها عددا من الاضطرابات داخل الحكم. بعد أن تأسست دولة قطر في 3 نوفمبر 1971 حصلت دولة قطر على استقلالها عن المملكة البريطانية، وكان يحكمها وقتها أحمد بن علي، وفي 22 فبراير 1972 انقلب خليفة بن حمد علي ابن عمه أحمد بن علي، أول حاكم لدولة قطر بعد الاستقلال.

الأب خليفة بن حمد آل ثاني أطاح بحكم ابن عمه في انقلاب عسكري، وذلك بعد شهور من الاستقلال عن بريطانيا عام 1971، وقام خليفة بتوطيد حكمه من خلال تسليم مفاصل الدولة لأولاده إلا أنه لم يكن يعلم أن الضربة ستأتيه من ابنه البكر «حمد».

الانقلاب الثاني

في 1995 انقلب حمد بن خليفة على والده انقلابا ناعما، وسيطر على كل مقاليد الحكم ومنعه من العودة لقطر لسنوات، حتى سمح له بالعودة في العام 2004، وذلك بعد رحلة عمل كان متجها فيها الأب لسويسرا في احتفالية كبيرة أقامها له الابن وكأنه حفل وداع له في مطار قطر، الأب خليفة لم يكن يتوقع أن يقوم الابن بهذا الانقلاب ويمنعه من أن تطأ قدمه أرض وطنه الذي كان يحكمه.

الانقلاب الثالث

في 1996 حاول فهد بن حمد، الابن الأكبر للأمير حمد بن خليفة آل ثاني، استعادة الحكم، والانتقام لجده، إلا أن محاولته فشلت وتم نفيه خارج البلاد.

الانقلاب الرابع

وقد تم إبعاد ابني حمد الكبيرين من زوجته السابقة «مشعل وفهد» عن المشهد، وتم نفيهما خارج البلاد، ما مهد طريق ولاية العهد لتميم بن حمد.

الانقلاب الخامس

في 2013 لم يجد الأب «حمد» أمامه إلا أن يعلن تنحيه عن الحكم لنجله «تميم».

انقلاب

توقعت صحيفة الرياض وقوع انقلاب سادس في قطر بعد سلسلة الانقلابات الخمسة التي جرت في الدوحة بداية من عام 1971 وحتى عام 2013، وذلك عبر سيناريوهين، الأول أنه بعد أربع سنوات من الحكم لم ينجح تميم في كسب أي صديق أو قريب، بل حصد عداوة الجميع، فالتهديد الأول الذي ينتظره يأتي من أسرة أحمد بن علي التي أصدرت بيانا تعتذر فيه للمملكة والإمارات عن سياسات «تميم».

والسيناريو الثاني هو أن يأتي التهديد الآخر لتميم من والده حمد بن خليفة آل ثاني، ونجله مشعل، بحسب الصحيفة.

خيارات

صحيفة سعودية: إما مراجعة قطرية شاملة أو التشبث بخندق إيران

بعد زيارة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني إلى الكويت، تناولت الصحف السعودية تلك الزيارة واعتبرتها محاولة فاشلة لرأب الصدع في العلاقات بين قطر والدول الخليجية.

وذكرت صحيفة «عكاظ» السعودية أن «الحكومة القطرية أمام خيار صعب: إما مراجعة شاملة وإعادة تصويب، وإمّا التشبث بخندق موالاة إيران والجماعات الإرهابية التي يرفضها الحلفاء الخليجيون والغربيون والعرب».

وأضافت الصحيفة أن قطر قامت ببث سمومها في مواقع التواصل الاجتماعي عبر عشرات الحسابات التي تُعرِّف نفسها بأنها سعودية، إلا أنها تدافع عن قطر وتهاجم الوسائل الإعلامية المحلية التي انتقدت التصريحات القطرية المسيئة للمملكة وجهودها في استضافة القمم الثلاث.

وبحسب رصد أجرته «عكاظ» على مدى الأيام الماضية، فإن هناك تشابهاً كبيراً بين المعرفات التي تهاجم السعودية منذ أعوام وتحاول نشر الإحباط في الشارع، وهو أنها انبرت للدفاع عن قطر منذ الليلة التي أطلق فيها أمير قطر تميم بن حمد تصريحاته.

وبعد التدقيق في محتوى التغريدات، اتضح جلياً أن هذه المعرفات تمثل توجهاً واضحاً، مهمتها الأساسية التركيز على مهاجمة السعودية والدفاع عن قطر وتصريحات أميرها، في حين دأبت التغريدات السابقة والقديمة في الحسابات ذاتها على الدفاع عن تنظيم الإخوان المتطرف وقياداته.

الرياض - وكالات

تدخلات

قطر الداعم السري الأكبر لجماعة الحوثي

نشرت صحيفة «الوطن» السعودية تقريراً كشف فيه مصدر مقرب من لجنة الوساطة القطرية بين الحكومة اليمنية والحوثيين، أن قطر كانت الداعم الأكبر لجماعة الحوثي المتمردة منذ وقت مبكر وبشكل سري، مشيراً إلى أن الدوحة كانت تتوسط بين الجانبين ظاهرياً، بينما تدعم الحوثيين في الخفاء.

وأوضح المصدر، الذي رفض الكشف عن هويته، أن قطر كانت على تواصل مع القيادي حسين بدر الدين الحوثي منذ وقت مبكر وتدعمه بالمبالغ المالية، الأمر الذي دفعه إلى استمالة الكثير من العناصر لجانبه عن طريق الإغراءات المالية، مشيراً إلى أن الدوحة كانت الداعم الأكبر للجماعة الانقلابية منذ وقت مبكر بشكل سري قبل تدهور أوضاعها الميدانية عام 2004 عقب مقتل حسين الحوثي.

الرياض ــ وكالات

ـنوات من الإرهاب في ليبيا

2014 بين فصائل مسلّحة موالية لعملية الكرامة، ومجلس النواب وبين فصائل مسلّحة أخرى.

تدخل مشبوه

وأبرزت اللجنة أن الدعم السياسي والعسكري والمالي القطري للجماعات المتشددة في ليبيا أدى إلى تفاقم خطر وتهديد التنظيمات والجماعات الإرهابية، وسقوط عدد كبير من الضحايا من المدنيين والعسكريين، جراء العمليات الانتحارية والهجمات الإرهابية والاغتيالات، كما أن التدخل القطري في الشؤون الداخلية في ليبيا منذ سنة 2011 أذكى الصراع المسلّح وجر البلاد إلى حرب أهلية وفاقم من المعاناة الإنسانية والأمنية، وأدى إلى تصاعد العنف وتصاعد خطر الإرهاب والتطرف، كما أدى إلى حالة انقسام اجتماعي وسياسي وأعمال عدائية على المدنيين وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم ترقى لجرائم الحرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وأوضحت اللجنة أن التدخل القطري في ليبيا يعد انتهاكاً صارخا لميثاق الجامعة العربية، وكذلك لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعلاقات فيما بين الدول واحترام سيادة واستقلال الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما يعد الدعم المالي والعسكري القطري للجماعات والتنظيمات المتطرفة والمتشددة والجماعات المسلحة في ليبيا خرقاً وانتهاكاً خطيراً لقرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بحظر السلاح عن ليبيا.

قطر وتمويل الإرهاب

على الصعيد ذاته، قالت وكالة الأنباء الليبية إن تمويل قطر للجماعات الإرهابية المسلّحة في ليبيا ودعمها للميليشيات المتطرفة بالمال والسلاح لم يتوقف منذ اندلاع ثورة 17 فبراير عام 2011. وبحسب الوكالة، فقد بدأ دعم الدوحة لهذه الجماعات والميليشيات عبر المجلس العسكري طرابلس، ليس بالأسلحة والعتاد فحسب، بل تعداها إلى إرسال جنود كانوا يرافقون زعيم الجماعة الليبية المقاتلة ورئيس المجلس العسكري طرابلس عبدالحكيم بلحاج حتى دخل باب العزيزية تحت غطاء طائرات الناتو.

وجاء الدعم القطري كذلك من خلال دعم شخصيات من أطياف مختلفة، مثل رجال دين، ومنهم صديق قطر علي الصلابي وعبدالحكيم بلحاج وعبدالباسط غويلة، وعناصر إرهابية معروفة ورجال أعمال.

وبعد مقتل القذافي في أكتوبر 2011، قامت قطر بدعم لميليشيا راف الله السحاتي التابعة للمدعو إسماعيل الصلابي، شقيق علي الصلابي، في بنغازي.

دورات عسكرية

وعملت هذه الجماعة، التي تتبنى الفكر المتطرف والتي قامت قطر بتنظيم دورات عسكرية في الاستطلاع وإدارة العمليات لبعض أفرادها في أواخر 2011، جنبا إلى جنب مع جماعة تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي في المدينة، وأعلنت مسؤوليتها عن العديد من عمليات الاغتيال والسيارات المفخخة.

وقامت قطر، بعد تشكيل مجلس شورى ثوار بنغازي 2014، وعبر المؤتمر الوطني ووكيل وزارة الدفاع عضو الجماعة الليبية المقاتلة الإرهابية خالد الشريف بتمويل المجلس بالأسلحة والعتاد.

منبر فتنة

ليبيا ما زالت تحاول إصلاح ما أفسده الفتنويون وداعمو الإرهاب. وفي هذا السياق، أغلقت قوات موالية لحكومة الوفاق الليبية دار الإفتاء التابعة للمفتي المتطرف المعزول الصادق الغرياني، وقامت بمصادرة محتوياتها. وصدرت عن الغرياني فتاوى مستمرة تحرض على العنف ضد الجيش الوطني والسياسيين، ويعتقد أنه يحظى بدعم قطري مالي وسياسي.

ولم تقتصر صدامات القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني الليبية في العاصمة طرابلس على الميليشيات الموالية لحكومة الغويل غير المعترف بها، بل تعدتها لدار الإفتاء التابعة لمفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني المتهم بعلاقته مع الإخوان وتنظيمات متطرفة أخرى ومعروف بتحريضه على العنف ضد الجيش - الوطني الليبي والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق.

وأطلق بعض الليبيين على الغرياني صفة «مفتي قطر» لما عرف عنه بدفاعه المستمر لتدخل الدوحة في الصراع الليبي ودعمها اللامحدود للميليشيات المتطرفة.

خطوات قطرية مناقضة للتفاهم الذي أدى إلى عودة السفراء

مسيرة انقلاب الدوحة على اتفاق الرياض 2014

لا يزال عدد كبير من إخوان مصر في الدوحة ضيوفاً دائمين على الإعلام

دبي- البيان، وكالات

تعيد الأزمة الحالية التي تسببت بها قطر مع جيرانها في دول الخليج للأذهان أزمة سابقة حدثت قبل 3 أعوام ووصلت ذروتها بسحب سفراء دول خليجية، وفي مقدمتها السعودية، من الدوحة، وانتهت باتفاق الرياض الذي وقعت عليه قطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، لكن قطر لم تلتزم به بل حوّلته إلى حبر على ورق.

ويرى بعض المراقبين أن عدم الالتزام ببنود ذلك الاتفاق يجعل الأزمة الحالية أكثر تعقيداً ويضع الدوحة في موضع من «لا يفي بتعهداته والتزاماته». وهذا ما أثبتته الممارسات القطرية على مدى 3 سنوات. وباستثناء طلب قطر من بعض عناصر إخوان مصر الانتقال من الدوحة إلى تركيا، لم ينفذ أياً من بنود الاتفاق الأخرى، حتى هؤلاء الذين غادروا قطر ظلوا يحصلون على دعم مباشر وغير مباشر منها.

ولا يزال عدد كبير من إخوان مصر في الدوحة ضيوفاً دائمين على وسائل الإعلام القطرية أو الممولة قطرياً، ويروجون لأفكارهم المتشددة والتحريضية. لذا، يخلص هؤلاء المحللون إلى صعوبة في جهود وساطة بين قطر وجيرانها هذه المرة، وسط قناعة لدى أغلبية دول مجلس التعاون بعدم المصداقية ولا الشفافية في السياسة القطرية وعدم وفاء الدوحة بأي التزام تتعهد به.

خرق والتفاف

البند الأول من اتفاق الرياض يقضي بالالتزام بعدم إساءة القنوات الإعلامية المملوكة أو المدعومة بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل أي دول من دول المجلس لأي من دول المجلس. وفي هذا ملاذاً في قطر للعمل في شبكة جديدة من الصحف والمواقع والقنوات، عبر شركة في لندن يرأسها عضو الكنيست الإسرائيلي السابق ومستشار أمير قطر. هذا بالإضافة إلى عدد من المواقع والقنوات الإخوانية التي تنطلق من تركيا بتمويل قطري.

دعم وتحريض

من بقية بنود اتفاق الرياض حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأعضاء في المجلس، التزام الموقعين بعدم «إيواء أو استقبال أو تشجيع أو دعم أو جعل الدولة منطلقاً لأنشطة» معارضي أي من دول المجلس، وكذلك عدم دعم أي من هؤلاء «مادياً أو إعلامياً من قبل مؤسسات رسمية أو مجتمعية أو أفراد».

ويرى المراقبون أن الدوحة لم تلتزم بكل ذلك، وأن من يحصلون على الدعم القطري، الإعلامي وربما المادي، من معارضي تلك الدول مستمر ما بعد اتفاق الرياض حتى الآن. أما الشق المتعلق بالسياسة الخارجية في اتفاق الرياض، فلم ينفذ منه شيء. ليس ذلك فحسب، بل إن السياسة القطرية زادت في التباعد ما بينها وبين الخط العام لسياسات مجلس التعاون الخليجي في كافة ما نص عليه الاتفاق من دعم الإخوان إلى التعامل مع إيران.

وهناك بند واضح وصريح في الاتفاق يقضي بعدم دعم «مجموعات وجماعات خارجية تمثل تهديدا لأمن واستقرار دول المجلس، سواء في اليمن أو سوريا أو غيرها من مواقع الفتنة». وتمتلئ صفحات الإنترنت بفيديوهات مسربة لقيادات ميليشيات إرهابية وهم يتشاجرون حول ملايين الدعم القطري، ومن أخذها لنفسه دوناً عن الآخرين.

■ دعم قطر للجماعات الداعية للعنف استمر رغم تعهداتها السابقة | أرشيفية

خرق

وقع اتفاق الرياض في أبريل 2014، وقبل نهاية العام (سبتمبر 2014) توسطت قطر للإفراج عن 45 من موظفي الأمم المتحدة في سوريا، ودفعت ملايين الدولارات لجبهة النصرة (جماعة إرهابية) في دعم واضح للجماعات المذكورة في اتفاق الرياض، وقبل أسابيع دفعت عدة مئات الملايين لكتائب حزب الله في العراق وجبهة النصرة وغيرها في سوريا في صفقة المختطفين.

قللت شبكة قنوات الجزيرة جرعة انتقاداتها لبعض دول المجلس، لكنّها استمرت في التحريض والتلفيق.

في المقابل، انطلقت مواقع قطرية خارج قطر في تعزيز السلوك ذاته الذي أدى للأزمة السابقة، مثل إطلاق موقع باللغة الإنجليزية من لندن يديره موظف سابق في "الجزيرة" ويواصل الهجوم على الجيران العرب.

ووجد عدد كبير من «الإخوان» والمتعاطفين معهم ومعارضين لدولهم،

صحيفة أميركية: الغضب الخليجي يكشف الحجم الحقيقي للدوحة

واشنطن - وكالات

قالت صحيفة "ستاندرد" الأميركية، إن ضعف موقف قطر في مواجهة الضغط الخليجي عليها لتصحيح مواقفها المنحازة لإيران ورعاية الإرهاب، أثّر بقوة في صورتها السياسية والاقتصادية، وعزّز شكوك الصناديق الاستثمارية الدولية تجاه استقرار البلاد وآفاقها الاقتصادية.

وأعطت "ستاندرد" مثالاً حياً على اهتزاز الثقة بالوضع القطري، في تدافع المستثمرين للتخلص من الأسهم في بورصة الدوحة، حيث بلغ إجمالي المبيعات الأجنبية في يوم واحد 34,6 مليون ريال، ما أطاح بمؤشر البورصة يوم 21 مارس بنسبة 0,5٪ وهو التراجع الأكبر منذ 12 مارس الماضي.

ونقل موقع «ستاندرد» الإخباري عن الخبير بالشؤون الخليجية في جامعة جورج تاون، بول سوليفان، قوله: «إن الغضب الخليجي على الدوحة بسبب موقفها المنحاز لإيران ودعمها للإخوان والإرهاب، أعاد قطر إلى حجمها الحقيقي كونها تلاكم بما يتجاوز وزنها وقدرتها على الاحتمال».

نمو مهدد

ونقلت الصحيفة عن مدير صندوق «جي أم بي أتش» في فرانكفورت، قوله إن وكالات التصنيف الدولية التقطت حالة الانكشاف التي وقعت بها قطر، وأعادت تقييم قدرتها على التوازن والاستقرار.

وأعطى الصندوق مثالاً على ذلك بخفض وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني لقطر، نظراً للضبابية التي أضحت تحيط باستدامة نموذجها للنمو خلال السنوات القليلة المقبلة.

تعميم دبلوماسي قطري للهروب من انكشاف دعمها للإرهاب

عواصم - وكالات

وزعت وزارة الخارجية القطرية مذكرة على سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج في محاولة للهروب من انكشاف دعمها للجماعات الإرهابية، واتهمت فيها السعودية والإمارات بشن حملة عليها وإلصاق تهمة تمويل الإرهاب بها. وتكرر المذكرة الرواية القطرية للأزمة الحالية مع جيرانها وتدافع عن نفسها في مواجهة ما هو موثق دولياً وأميركياً عن دعم الإرهاب من قطر. وتؤكد أنها لم تبلغ بأي خلاف في قمة جدة السعودية القطرية قبل أيام من زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للرياض، ولا في اجتماعات دول مجلس التعاون خلال القمم الأميركية العربية والإسلامية. هذا على عكس ما لاحظه كل من حضروا قمم الرياض من شبه عزلة الجانب القطري، حتى من ملاحظة الصور الحية لتجمع الوفود الخليجية والعربية الإسلامية. كما أن تصريحات المسؤولين الأميركيين بشأن حاجة قطر للتعاون في مكافحة الإرهاب تعكس الجو الذي ربما خيم على لقاء أمير قطر بالرئيس الأميركي في الرياض.

دراسة أميركية: الدعم القطري صلة وصل «الإخوان» مع «القاعدة»

واشنطن - وكالات

نشرت مؤسسة دعم الديمقراطية في الولايات المتحدة دراسة في ثلاثة أجزاء بعنوان «قطر وتمويل الإرهاب»، خصص الجزء الأول منها لعقدين (الأخير من القرن الماضي والأول من القرن الحالي)، والثاني لفترة تولي الأمير الجديد الشيخ تميم بن حمد منذ 2013 حتى يناير من هذا العام، وهو موعد صدور التقرير.

وحسب التقرير: «ترى واشنطن أن قيادات بتنظيم القاعدة تلقوا دعماً من مانحين قطريين أو مقيمين في قطر، وذلك إضافة إلى القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وحركة الشباب (الصومال)، والقاعدة في شبه القارة الهندية والقاعدة في العراق (التي أصبحت داعش)». وتلقي الدراسة الضوء على عدد من النماذج لقطريين، ومقيمين في قطر، يعملون بوضوح في تمويل الإرهاب.

وتربط كافة التقارير بين دعم قطر للإخوان والتنظيمات المتطرفة والجماعات الإرهابية، وبداية حكم الأمير السابق إثر انقلابه الأبيض على والده منتصف التسعينيات.

وحين ضغطت واشنطن على الدوحة، اعتقلت المواطن القطري خليفة محمد تركي السبيعي لستة أشهر فقط، ثم أفرجت عنه رغم تصنيفه الأميركي والعقوبات عليه.

أساليب ملتوية لدعم الجماعات الإرهابية والتحايل على القانون

القاهرة - وكالات

زودت قطر جماعة الإخوان والتنظيمات المتطرفة كداعش والقاعدة، بمبالغ مالية ضخمة تزيد على مليار دولار بشكل مباشر وغير مباشر بهدف إسقاط الأنظمة العربية وإيصال الإخوان إلى السلطة عبر أعمال الفوضى والعنف والتخريب وإذكاء الصراعات والأزمات. ففي منتصف 2012 سلمت قطر تنظيم القاعدة مبلغ 20 مليون دولار فدية للإفراج عن معلمة سويسرية مختطفة في اليمن.

وتنتقل تلك الأموال من دولة إلى أخرى بشكل دائم بوساطة مافيا دولية منها ما هو سيولة نقدية مودعة في عشرات البنوك حول العالم باسماء شركات تجارية تمارس أنشطة مختلفة.

وذكرت دراسات أن قطر أنفقت على تمويل إخوان مصر أولاً ثم إخوان اليمن ملايين الدولارات عبر جمعيات خيرية وعبر البنوك القطرية. وتعمل الجمعيات الخيرية القطرية ضمن دائرة مغلقة مع منظمات وجمعيات أخرى في دول المنطقة، والأموال التي تحصل عليها تحت غطاء الأعمال الخيرية والإنسانية تذهب معظمها لشراء الأسلحة والمتفجرات وشراء الولاءات والإنفاق على المعسكرات الخاصة بالتدريب.